الهيئة العامة للمنافسة
General Authority for Competition

# تطبيق سياسة المنافسة في السياسات الصناعية والتجارية في المملكة العربية السعودية

## الإدارة التنفيذية للدراسات الاقتصادية

ورقة عمل

## دليل المحتويات


| | |
|---|---|
| **الملخص التنفيذي** | 2 |
| **مقدمة** | 2 |
| **1. السياسات الاقتصادية** | 3 |
| 1.1.السياسات الاقتصادية في المدى القصير | 3 |
| 1.2.السياسات الاقتصادية في المدى الطويل | 4 |
| **2. سياسة المنافسة** | 4 |
| **3. السياسة الصناعية** | 5 |
| 3.1.السياسة الصناعية (سياسات إستبدال الواردات) | 6 |
| 3.2.السياسة الصناعية (سياسات التوجه نحو التصدير) | 7 |
| 3.3.دعم السياسة الصناعية في المملكة | 7 |
| 3.4.نتائج انتهاج المملكة للسياسة الصناعية على الاقتصاد | 9 |
| 3.5.تكامل سياسة المنافسة مع السياسة الصناعية | 12 |
| **4. السياسة التجارية** | 13 |
| 4.1.سياسة المنافسة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية جات 1994م (GATT 1994) | 14 |
| 4.2.تكامل سياسة المنافسة مع السياسة التجارية | 15 |
| 4.3.منهجية البنك الدولي في تطبيق سياسة المنافسة في الاتفاقيات التجارية | 16 |
| 4.4.أمثلة على الاتفاقيات التجارية المتضمنة سياسة المنافسة | 17 |
| **الخاتمة** | 18 |
| **المصادر** | 19 |

## الملخص التنفيذي

تستعرض ورقة العمل دور سياسة المنافسة في تعزيز فعالية السياسات الصناعية والتجارية في المملكة العربية السعودية، وذلك في ظل التحولات الاقتصادية التي تشهدها المملكة لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. وتتناول الورقة العلاقة التكاملية بين سياسة المنافسة والسياسات الاقتصادية، مع التركيز على كيفية دمج مبادئ المنافسة العادلة عند تصميم وتنفيذ السياسات الصناعية. كما تسلّط الضوء على التجربة السعودية في بناء قطاع صناعي تنافسي، وتقييم آثار المبادرات الحكومية الداعمة مثل برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية ومبادرة صنع في السعودية، إلى جانب تحليل التطور الملحوظ في مؤشرات التعقيد الاقتصادي وزيادة مساهمة الصناعات التحويلية والصادرات غير النفطية.

وتناقش ورقة العمل كذلك دور السياسة التجارية وأدواتها في تعزيز المنافسة، وتبيّن مدى ارتباط اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (GATT 1994) بسياسات المنافسة، إضافة إلى تحليل منهجية البنك الدولي في تضمين قواعد المنافسة في الاتفاقيات التجارية، مع استعراض نماذج لاتفاقيات دولية تحتوي على فصول خاصة بسياسة المنافسة. وتخلص ورقة العمل إلى أن التكامل بين السياسة الصناعية والسياسة التجارية وسياسة المنافسة يُعد ركيزة أساسية لبناء اقتصاد متنوع وأكثر كفاءة، وتعزيز القدرة التنافسية للمملكة في الأسواق العالمية، بما يضمن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة على المدى الطويل.

## مقدمة

انسجامًا مع الجهود الوطنية الرامية إلى رفع التنمية الاقتصادية وتعزيز البيئة التنافسية لقطاع الأعمال ضمن إطار يقوم على العدالة والشفافية، وانطلاقًا من الدور المحوري للهيئة العامة للمنافسة في حماية المنافسة وتشجيعها ومكافحة الممارسات الاحتكارية المؤثرة سلبًا على المنافسة المشروعة. وفي ضوء ما نصّت عليه المادة الثالثة من تنظيم الهيئة العامة للمنافسة بشأن مهامها واختصاصاتها، والتي من أبرزها نشر ثقافة المنافسة وإجراء الدراسات والبحوث المتخصصة في هذا المجال، فقد عملت الهيئة على إعداد بحث بعنوان : "تطبيق سياسة المنافسة في السياسات الصناعية والتجارية".

يهدف هذا البحث إلى تعزيز الوعي في المملكة العربية السعودية عند تصميم وتنفيذ السياسات الصناعية والتجارية، وذلك من خلال التأكيد على ضرورة مراعاة مبادئ سياسة المنافسة عند صياغة هذه السياسات. ويأتي هذا التوجه في إطار دعم التنمية الاقتصادية المستدامة، وضمان حماية الأسواق من الممارسات المناهضة للمنافسة، بما يسهم في تعزيز كفاءة الاقتصاد الوطني وجاذبيته الاستثمارية، ويكرّس بيئة أعمال قائمة على الابتكار وتكافؤ الفرص.

## 1. السياسات الاقتصادية

تُعد سياسة المنافسة والسياسات الصناعية والتجارية جزءاً لا يتجزأ من السياسات الاقتصادية، ولفهم هذه السياسات يتطلب ذلك تعريف السياسات الاقتصادية.

وبحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، تعد السياسات الاقتصادية [1]أهم الأدوات التي تستخدمها الدول لتحسين أدائها الاقتصادي والتنموي وذلك من خلال مجموعة من السياسات والإصلاحات وتنقسم إلى قسمين:

- السياسات الاقتصادية في المدى القصير
- الإصلاحات الاقتصادية في المدى الطويل

### 1.1 السياسات الاقتصادية في المدى القصير

تشمل السياسات الاقتصادية في المدى القصير مجالات مثل السياسة المالية التي تُعنى بالإنفاق والإيرادات الحكومية، والسياسة النقدية التي تُركز على ضبط المعروض النقدي وأسعار الفائدة.

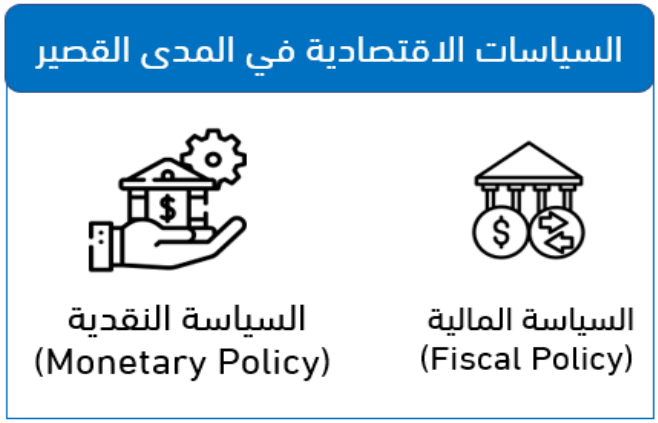


وتعرف السياسة المالية [2]بأنها استخدام الإنفاق الحكومي والضرائب للتأثير على الاقتصاد. وتستخدم الحكومات عادةً هذه السياسة لتعزيز نمو الاقتصاد وزيادة استدامته والحد من الأزمات الاقتصادية المختلفة، وتعد وزارة المالية الجهة المخولة في تصميم السياسة المالية في البلاد. وفيما يخص السياسة النقدية [3] فهي مجموعة من الأدوات التي تستخدمها البنوك المركزية في الدول للتحكم في إجمالي المعروض النقدي وتعزيز النمو الاقتصادي، وذلك من خلال استراتيجيات مثل مراجعة أسعار الفائدة وتغيير متطلبات الاحتياطي المصرفي. ويعد البنك المركزي الجهة المعنية بتصميم السياسة النقدية في البلاد.

---

[1] OECD. "Economic Policy." OECD, 2024, www.oecd.org/en/topics/policy-issues/economic-policy.html.

[2] Horton, Mark, and Asmaa El-Ganainy. "Fiscal Policy: Taking and Giving Away." *International Monetary Fund*, 2025, www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/Series/Back-to-Basics/Fiscal-Policy

[3] International Monetary Fund. "Monetary Policy and Central Banking." *International Monetary Fund*, 2023, www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/monetary-policy-and-central-banking.

### 1.2 الإصلاحات الاقتصادية في المدى الطويل

تركز الإصلاحات الاقتصادية [4]في المدى الطويل على الإصلاح الهيكلي والذي يهدف إلى تعزيز الكفاءة والتنافسية الاقتصادية والإصلاح التنظيمي الذي يُركز على تحديث وتبسيط اللوائح الاقتصادية.

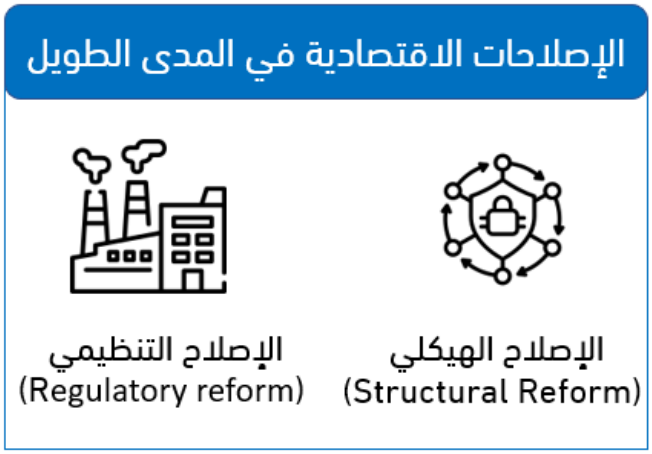


**وتنقسم هذه الإصلاحات إلى العديد من السياسات ومن أبرزها:**

أ. سياسة المنافسة
ب. السياسة الصناعية
ت. السياسة التجارية
ث. سياسة أسواق العمل
ج. سياسة التعليم

وغيرها من السياسات التي تسهم في الإصلاحات الهيكلية والتي بدورها تعزز التنمية الاقتصادية. ونظرًا لموضوع البحث في تطبيق سياسة المنافسة في السياسات الصناعية والتجارية، فسيتم التركيز في البحث على هذه السياسات الثلاث.

## 2. سياسة المنافسة

تعرف سياسة المنافسة [5]بأنها مجموعة من الأنظمة والتشريعات والإجراءات التي تهدف إلى منع الممارسات المناهضة للمنافسة، مثل الاحتكار والاتفاقات المناهضة للمنافسة وإساءة استغلال الوضع المهيمن في السوق. وتؤثر سياسة المنافسة أيضًا في صياغة السياسات العامة بما يضمن تعزيز التنافسية في مختلف القطاعات الاقتصادية.

---

[4] Abdel-Kader, Khaled. "Back to Basics - What Are Structural Policies? Finance & Development, March 2013." *Www.imf.org*, Mar. 2013, www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2013/03/basics.htm.

[5] Greg Lang, Competition Policy, Competition Law Dictionary, Concurrences, Art. N° 89181

وتُمثّل سياسة المنافسة أحد الركائز الأساسية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام ورفاهية المستهلكين، حيث تسهم في:

1. خفض الأسعار وتحسين جودة السلع والخدمات.
2. توسيع نطاق الخيارات المتاحة للمستهلكين.
3. تحفيز الابتكار وتطوير المنتجات.
4. رفع كفاءة الأسواق والإنتاجية الاقتصادية.

وتنقسم أدوات سياسة المنافسة إلى أداتين رئيسية: أولا، الحياد التنافسي [6]وحواجز الدخول [7]والتي تعنى بسياسات الدعم الحكومي والتفضيلات مثل (السياسات الصناعية والتجارية) ومراجعة وتقييم الأنظمة بهدف ضمان تطبيق سياسة المنافسة في جميع الانظمة والتشريعات. ثانياً، نظام المنافسة والذي يعنى بمراقبة الممارسات المناهضة للمنافسة ومراقبة الإندماجات والاستحواذات ومراجعة السياسات وتقييمها ودراسة القطاعات والأسواق.

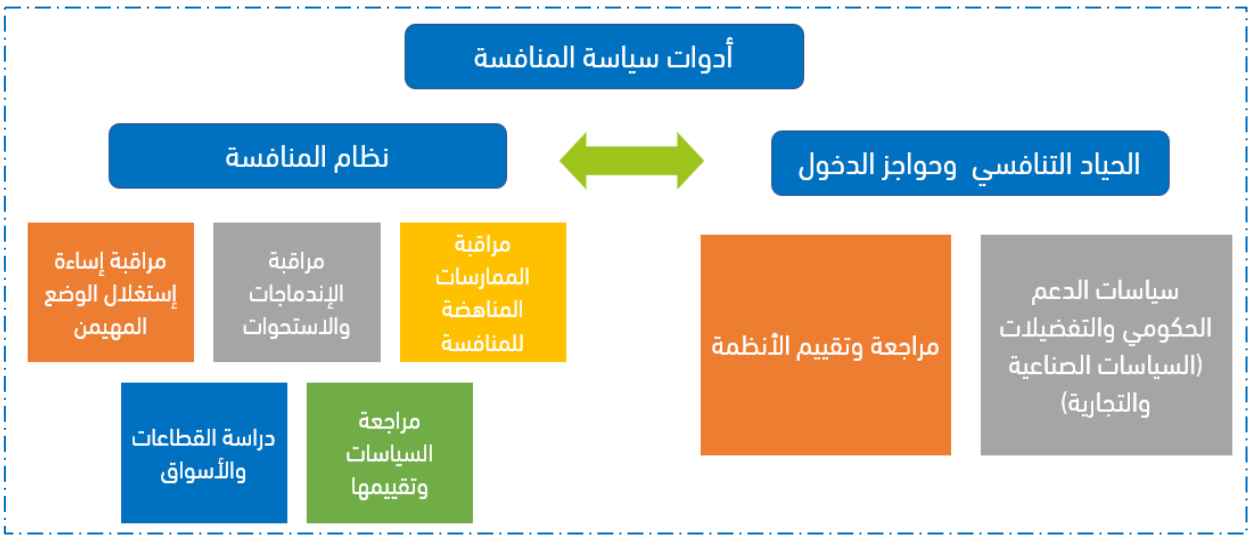


## 3. السياسة الصناعية

قبل استخدام السياسة الصناعة، كان الشعار السائد للنمو الاقتصادي والتنويع منذ ثمانينيات القرن العشرين هو ترك الأمر للسوق. لكن بسبب الأزمات الاقتصادية المختلفة والتوترات الجيوسياسية بين العديد من الدول الكبرى، تغيير المفهوم إلى تدخل الدول والحكومات من خلال فرض السياسة الصناعية سواء في تنظيم الأسواق أو تقديم الإعانات والحوافز الضريبية وتوفير الائتمان وحماية التجارة والاستثمار المباشر لتحسين المرونة الاقتصادية وتعميق القطاعات الاستراتيجية مثل الرعاية الصحية والذكاء الاصطناعي والحوسبة والطاقة المتجددة [8]

---

[6] الحياد التنافسي (Competitive Neutrality) هو مبدأ اقتصادي وتنظيمي يهدف إلى ضمان تكافؤ الفرص والعدالة في المنافسة بين جميع الكيانات التي تعمل في السوق، سواء كانت شركات مملوكة للدولة (عامة) أو شركات خاصة، أو محلية أو أجنبية (OECD)

[7] حواجز الدخول هي العوائق أو العراقيل التي تُصعّب على الشركات الجديدة دخول سوق معيّن والتنافس مع الشركات القائمة .تعمل هذه الحواجز على حماية الشركات القائمة وتثبيط المنافسين المحتملين، مما يؤثر على ديناميكيات السوق ومستويات الربحية. (Investopedia)

[8] Hertog, Steffen, et al. *Potential and Pitfalls in Industrial Policy*.

وتعرف السياسة الصناعية بأنها مجموعة من الإجراءات والتدابير التي تتخذها الدول لتوجيه وتطوير القطاع الصناعي فيها وتهدف هذه السياسات إلى تعزيز النمو الاقتصادي وزيادة الإنتاجية وخلق فرص العمل وتعزيز القدرة التنافسية للصناعات المحلية في الأسواق العالمية. تشمل السياسة الصناعية مجموعة واسعة من الأدوات، بما في ذلك الحوافز الضريبية، الدعم المالي، تحسين البنية التحتية، البحث والتطوير، ودعم الصناعات المحلية. وتستخدم الدول أيضاً السياسات الصناعية لمعالجة التحديات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المهمة التي لا تستطيع الأسواق معالجتها بمفردها، مثل تسريع التحول الأخضر، أو تحسين متانة سلاسل القيمة للمنتجات والخدمات الحيوية.

**ومن أبرز أدوات السياسة الصناعية:**

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| دعم البحث والتطوير | دعم الصناعات المحلية | تحسين البنية التحتية | الدعم المالي | الحوافز الضريبية وتقييد التجارة الدولية |

ويتم تطبيق أدوات السياسة الصناعية من خلال سياسة استبدال الواردات أو سياسة التوجه نحو التصدير.

### 3.1 السياسة الصناعية (سياسات استبدال الواردات) [9]

سياسة استبدال الواردات هي سياسة صناعية تبنتها العديد من الدول خلال الفترة 1960-1970م، بهدف تقليل اعتمادها على السلع والخدمات المستوردة من الخارج وذلك من خلال تعزيز وتنمية الإنتاج المحلي لتلك السلع والخدمات، وذلك عبر مجموعة من الأدوات التي تشمل حماية السوق الداخلية (مثل الرسوم الجمركية، الحصص الاستيرادية، ومنع المنافسة الأجنبية)، بالإضافة إلى تقديم الدعم الحكومي للمصانع المحلية (من خلال القروض الميسّرة، الإعفاءات الضريبية، والمشتريات الحكومية)، بهدف تعزيز الاكتفاء الذاتي، ورفع القيمة المضافة داخل الاقتصاد الوطني، وتوفير الوظائف.

وقد تبنّت الهند السياسة الصناعية لاستبدال الواردات في أعقاب استقلالها عام 1947 وحتى أواخر سبعينيات القرن الماضي. كان هدفها الرئيسي إنتاج نسبة عالية من استهلاكها من معظم السلع المصنعة محليًا خصوصاً صناعة السيارات. وقد عملت الهند على تطبيق سياسات استبدال الواردات من خلال ثلاث نقاط رئيسية في استراتيجيتهم في السياسة الصناعية:

أ. رفع الرسوم الجمركية، حيث يتم فرض رسوم جمركية مرتفعة على السلع المستوردة بهدف تقييد الواردات
ب. فرض قيود على الواردات، حيث يتم تقييد الواردات من خلال تقليل الحصص الكمية أو فرض قيود على السلع المستوردة.
ت. دعم وحماية الصناعات الناشئة لتحل محل الصناعات المستوردة.

وقد ساهمت سياسات استبدال الواردات في زيادة الانتاج الصناعي في الهند إلا "أن غياب التوجه نحو التصدير قد يؤدي إلى نقص العمل على تحسين الانتاجية والابتكار" (Reda Cherif and Fuad Hasanov 2024) بسبب تركيزها على حماية الصناعة المحلية.

[9] Abdel-Kader, Khaled. "Back to Basics - What Are Structural Policies? Finance & Development, March 2013." *Www.imf.org*, Mar. 2013, www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2013/03/basics.htm.

### 3.2 السياسة الصناعية (سياسات التوجه نحو التصدير) [10]

سياسة التوجّه نحو التصدير هي سياسة صناعية تعتمدها الدولة بهدف تعزيز الإنتاج المحلي المخصص للأسواق الخارجية (التصدير)، من خلال فتح الاقتصاد محليًا للعالم الخارجي، وتوفير وتشجيع الصناعات والمنتجات التي تمتلك ميزة تنافسية في الأسواق الدولية، مع استخدام أدوات مثل تخفيض الحواجز التصديرية، تقديم الحوافز للمصدرين، إنشاء مناطق صناعية واقتصادية مخصصة للتصدير، بالإضافة إلى تقديم تسهيلات مالية وضريبية، بحيث يُصبح التصدير محركًا أساسيًا لنمو الاقتصاد وتنمية الوظائف ورفع الكفاءة الإنتاجية.

وقد اعتمدت دول شرق آسيا على سياسات التوجه نحو التصدير حيث لعبت دوراً مهما في تحقيق "المعجزة الآسيوية" [11] وساهمت في رفع عدد من هذه الدول مثل (كوريا الجنوبية واليابان والصين وتايوان) من دول منخفضة الدخل إلى دول متوسطة أو عالية الدخل، وتحويلها من دول كانت معتمدة على الزراعة إلى دول ذات صناعات وتكنولوجيا عالية بالإضافة إلى تعزيز الاختراعات والابتكارات الجديدة فيها، مما ساهم في زيادة دخلها وتنويع اقتصادها ومنافستها عالمياً للدول المتقدمة في العديد من المجالات كالصناعة والابتكار وتنوع الصادرات.

ولتحقيق "المعجزة الآسيوية"، عملت الدول الآسيوية على ثلاث نقاط رئيسية والتي لعبت دورًا رئيسياً في استراتيجية السياسة الصناعية:

- تدخل الحكومات لخلق قدرات جديدة في الصناعات المتقدمة حيث تم وضع سياسات لتوجيه عوامل الانتاج إلى صناعات قابلة للتداول ومتطورة تكنولوجياً متجاوزة القدرات الحالية لمواكبة الحدود التكنولوجية العالمية بسرعة.
- التصدير حيث تم التركيز على التوجه نحو التصدير لأي منتج صناعي جديد على الفور وذلك لأخذ التغذية الراجعة على منتجات المصدرة من سوق التصدير.
- تشجيع المنافسة الشديدة سواء في الداخل أو الخارج والمساءلة الصارمة، حيث لم يتم تقديم أي دعم للشركات المحلية دون شروط.

وقد أسفرت نتائج تطبيق سياسة التوجه نحو التصدير في دول شرق آسيا إلى زيادة دخلها وتنويع اقتصادها ومنافستها عالمياً للدول المتقدمة في العديد من المجالات كالصناعة والابتكار وتنوع الصادرات.

### 3.3 دعم السياسة الصناعية في المملكة

أدركت المملكة منذ السبعينيات أهمية تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على النفط كمصدر دخل وحيد لذا عملت على تشجيع القطاعات الغير النفطية وتطوير القطاع الصناعي من خلال خطط التنمية الخمسية وصولاً إلى رؤية السعودية 2030 والتي تطمح إلى بناء اقتصاد مزدهر ومتنوع وتعزيز مكانتها عالمياً.

وقد اعتمدت المملكة في سياستها الصناعية على سياسات التوجه نحو التصدير وذلك من خلال إطلاق العديد من البرامج والمبادرات "ضمن رؤية السعودية 2030" المساهمة في تعزيز السياسة الصناعية وذلك لتحسين وتعزيز وضع المملكة عالمياً في العديد من المجالات المختلفة، ومن أبرز هذه البرامج:

---

[10] Abdel-Kader, Khaled. "Back to Basics - What Are Structural Policies? Finance & Development, March 2013." *Www.imf.org*, Mar. 2013, www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2013/03/basics.htm.

[11] تشير "المعجزة الآسيوية "إلى فترة من النمو الاقتصادي والتحول الصناعي السريع والمستدام الذي شهدته عدة دول في شرق وجنوب شرق آسيا

**برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية**

يهدف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة، ومنصة لوجستية عالمية وتعظيم القيمة المتحققة من قطاعي التعدين والطاقة، والتركيز على محوري المحتوى المحلي والثروة الصناعية الرابعة.

القطاعات الأربع التي يركز عليها البرنامج (الطاقة، التعدين، الصناعة، الخدمات اللوجستية)

ويعمل البرنامج على تطوير البنية التحتية لقطاعاته الأربعة لتكون أحد أهم عوامل رفع تنافسية المملكة وجاذبيتها إلى جانب عمله على الاستغلال الأمثل للموارد وتحسين السياسات والتشريعات الخاصة بالقطاعات وتمكين القطاع الخاص المحلي والأجنبي من الاستثمار في قطاعات البرنامج، ويركز البرنامج أيضاً على تحسين الميزان التجاري وخلق صناعة محلية تنافسية في الاسواق العالمية وإيجاد ميزات تنافسية مستدامة تسهم في تحفيز الابتكار وتنويع النمو الاقتصادي وخلق الفرص الوظيفية وزيادة الترابط اللوجستي للمملكة محلياً وعالمياً.

**مبادرة صنع في السعودية**

مبادرة صنع في السعودية هي مبادرة وطنية أطلقت من قبل هيئة تنمية الصادرات السعودية، حيث تقوم هذه المبادرة ببناء علامة صناعية موحدة تهدف إلى توفير فرص واعدة للشركات وتوسيع نطاق أعمالها والترويج لمنتجاتها محلياً وعالميا، وتساهم المبادرة أيضاً في تعزيز التعاون بين الأعضاء المشاركين من المصنعين وبالتالي دفع عجلة الاقتصاد الوطنية وتعزيز صورة المملكة عالمياً.

مزايا الانضمام للبرنامج

- استخدام شعار صنع في السعودية في الاتصالات المؤسسية وعلى المنتجات المسجلة.
- التسويق للشركات الأعضاء والمنتجات المسجلة على الموقع الرسمي للبرنامج ومن خلال الحملات التسويقية ومواقع التواصل الاجتماعي.
- تسهيل تواصل الأعضاء مع كافة الجهات الحكومية.
- تبادل الأعضاء للخبرات في المجالات المختصة.
- الاتصال الفعال مع أعضاء البرنامج والتفاعل فيما بينهم.
- التدريب المتخصص بتطوير المحتوى المحلي والدخول للأسواق العالمية والتصدير.

**دعم الصادرات الوطنية**

عملت المملكة على دعم الصادرات الوطنية من خلال هيئة تنمية الصادرات حيث أطلقت الهيئة برنامج حوافز الصادرات كأداة تمكينية لدعم الشركات الوطنية في رحلتها نحو التوسع في الأسواق الخارجية. يقدم البرنامج دعماً مالياً يغطي نسبة كبيرة من تكاليف الأنشطة التصديرية، مثل المشاركة في المعارض الدولية، ودراسات الأسواق، والحملات الإعلانية، وتسجيل المنتجات، والحصول على الشهادات الدولية. ويهدف البرنامج إلى تعزيز تنافسية المنتج السعودي، وزيادة قدرته على النفاذ للأسواق العالمية، في إطار استراتيجية المملكة لتعظيم الصادرات غير النفطية وتحقيق مستهدفات التنمية الاقتصادية المستدامة.

كما تقدم المملكة من خلال بنك التصدير والاستيراد السعودي مجموعة متكاملة من الخدمات المصممة خصيصًا لدعم الصادرات الوطنية وتعزيز حضورها في الأسواق العالمية. تشمل هذه الخدمات: التمويل المباشر للصادرات لتمكين الشركات من تنفيذ عملياتها التصديرية بكفاءة، والتمويل غير المباشر من خلال البنوك المحلية لتوسيع نطاق الدعم، بالإضافة إلى ضمانات الائتمان التصديرية التي تحمي المصدرين من مخاطر عدم السداد التجاري والسياسي. كما يوفّر البنك التأمين على الصادرات، مما يساهم في تقليل المخاطر المالية وتحفيز الشركات على دخول أسواق جديدة بثقة. وتستهدف هذه الخدمات دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص،

ورفع القدرة التنافسية للمنتج السعودي، بما يتماشى مع مستهدفات رؤية المملكة 2030 في تنويع الاقتصاد وزيادة الصادرات غير النفطية.

كما توجد العديد من المبادرات الاخرى مثل توفير الأراضي الصناعية والاقتصادية بأسعار منافسة وتحسين البنية التحتية.

### 3.4 نتائج المملكة في تطبيق السياسة الصناعية

أدى تبني المملكة لسياسة صناعية واضحة وموجهة إلى تحقيق نتائج ملموسة على صعيد تنويع الاقتصاد وتعزيز النمو غير النفطي. فمن خلال التركيز على تطوير القطاعات الصناعية ذات القيمة المضافة، وتحفيز الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتبني التقنيات الحديثة، أسهمت هذه السياسة في خلق فرص وظيفية، وزيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتقليل الاعتماد على صادرات النفط كمصدر رئيسي للدخل. وقد جاء ذلك انسجامًا مع مستهدفات "رؤية السعودية 2030" الرامية إلى بناء اقتصاد متنوع ومستدام يرتكز على الابتكار والإنتاجية.

وبناء على بيانات الناتج المحلي الإجمالي بحسب القطاعات، فقد ارتفعت مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلية الإجمالي من 12.9% بقيمة 399 مليار ريال في عام 2018م وصولاً إلى 15.6% بقيمة 598 مليار ريال في عام 2024م. إضافة إلى ذلك، فقد ارتفعت نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات من 11% بقيمة 71 مليار ريال في عام 2005م إلى 27% بقيمة 308 مليار ريال في عام 2024م، ويعزى ذلك إلى تطور الصناعات في المملكة وزيادة التصدير للمنتجات غير النفطية المصنعة في المملكة.

شكل (1): مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي
خلال الفترة 2018-2024م

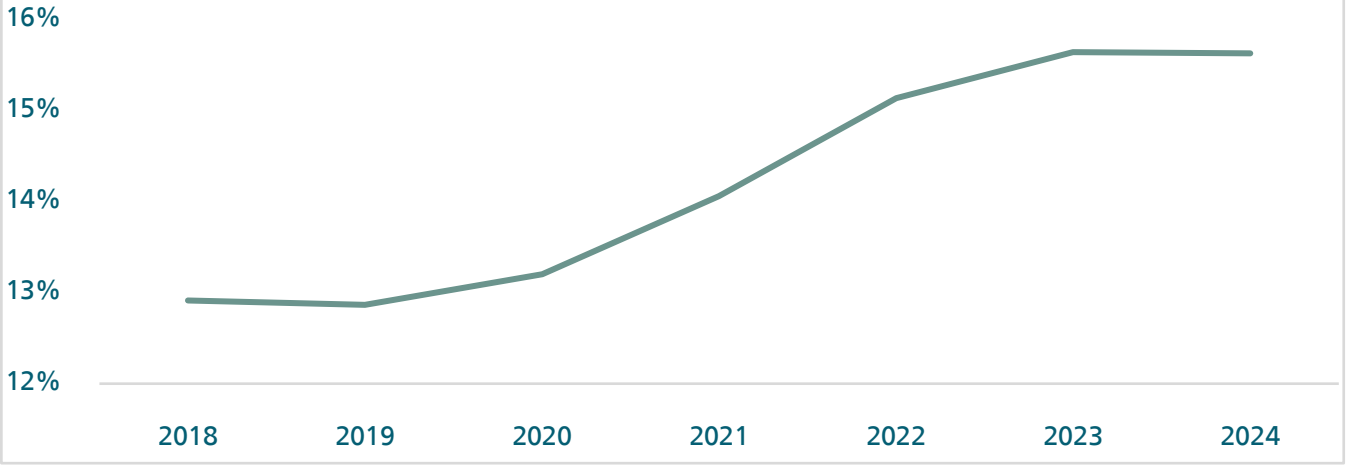


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

شكل (2): نسبة الصادرات غير النفطية من إجمالي الصادرات
خلال الفترة 2005-2024م

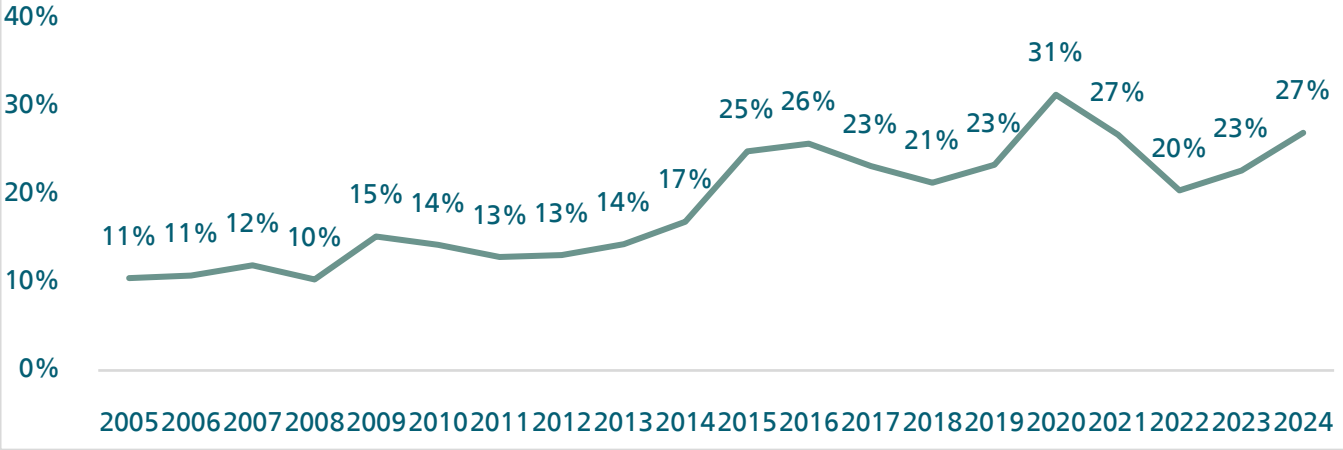


المصدر: الهيئة العامة للإحصاء

يعد مؤشر التعقيد الاقتصادي (ECI)[12] أحد المؤشرات المعتمدة لقياس مستوى الإنتاجية المتراكمة داخل الاقتصاد الوطني، ويستند إلى تحليل درجة تنوع السلع والخدمات التي تقوم الدولة بإنتاجها وتصديرها، إضافةً إلى قياس مدى ندرة هذه السلع في الدول الأخرى. لذا، فإن الدول التي تحقق صادرات متنوعة وتتضمن منتجات غير شائعة عالميًا تميل إلى الحصول على تقييم أعلى في المؤشر، مما يعكس امتلاكها لقدرات إنتاجية وتنافسية متقدمة.

وفيما يتعلق بوضع المملكة، فقد شهد أداءها في مؤشر التعقيد الاقتصادي تحسّنًا ملحوظًا خلال الفترة (2000–2022). حيث احتلّ الاقتصاد السعودي المرتبة 67 عالميًا في عام 2000م، ثم تحسن تدريجيًا ليصل إلى المرتبة 61 في عام 2016م. وبعد إطلاق رؤية السعودية 2030 وما تضمنته من جهود لتنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز القيمة المضافة، واصل المؤشر تحسنه بشكل كبير، لتتقدم المملكة إلى المرتبة 44 عالميًا في عام 2022م، ما يؤكد تطور قدراتها الإنتاجية وتوسّعها في منتجات أكثر تقدّمًا وتنافسية.

[12] Harvard Growth Lab. “The Atlas of Economic Complexity.” *Harvard.edu*, atlas-international-frontend, 2023, atlas.hks.harvard.edu/rankings.

شكل (3): ترتيب المملكة في مؤشر التعقيد الاقتصادي

خلال الفترة 2000 – 2022م

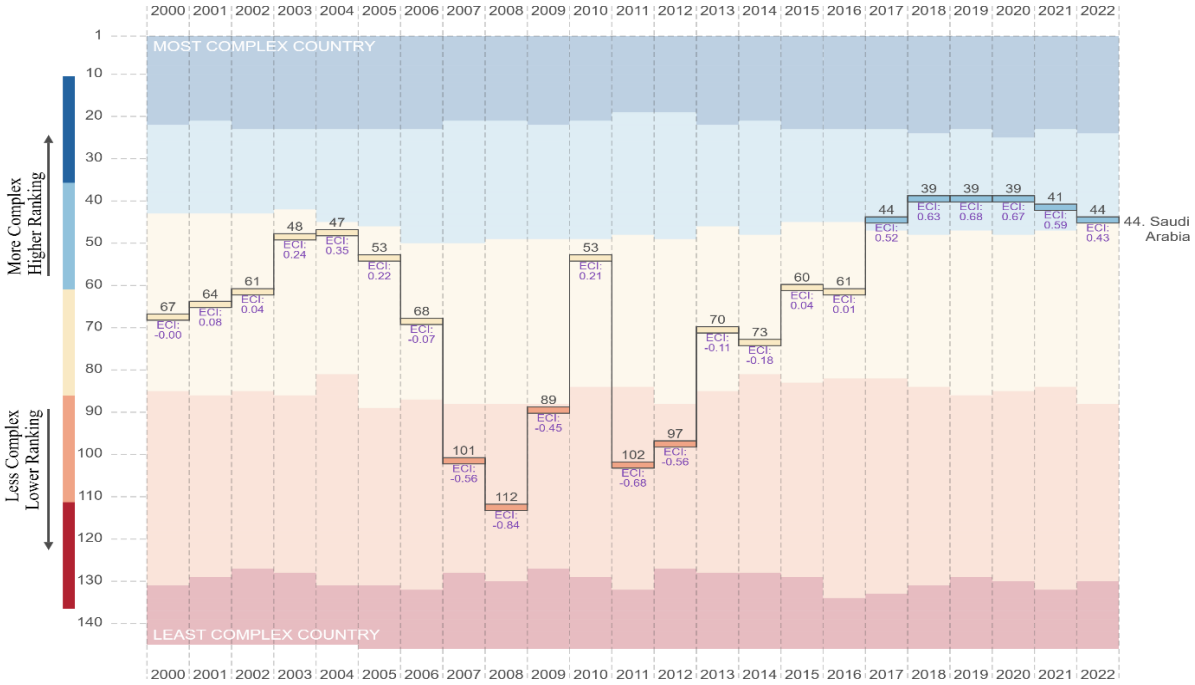


المصدر: Harvard Growth Lab

وبالنسبة للتعقيد الاقتصادي بحسب السلع والخدمات المصدرة ارتفعت قيمة الصادرات من 255 مليار ريال في عام 2000م إلى 1,331 مليار ريال في عام 2022م. وقد شكلت صادرات النفط الخام 56% في عام 2022م مقارنة بـ 70% في عام 2000م. كما ارتفعت العديد من الصادرات المعقدة مثل البتروكيماويات والمعادن والزراعة والصادرات الخدمية في عام 2022م، ويعزى ذلك إلى هدف رؤية السعودية 2030 القاضي بتنويع الاقتصاد ودعم الصناعات المحلية المختلفة وتصديرها للخارج.

شكل (4): التعقيد الاقتصادي بحسب السلع والخدمات المصدرة في عام 2022م

المصدر: Harvard Growth Lab

## 3.5 تكامل سياسة المنافسة مع السياسة الصناعية

بالرغم من الأثار الإيجابية للسياسة الصناعية على المنافسة وذلك من خلال دعم البحث والتطوير وزيادة دخول الشركات في السوق وغيرها إلا أن هناك بعض التأثيرات والمخاوف التي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على المنافسة وذلك من خلال دعم أو تفضيل بعض القطاعات أو الشركات، ووضع حواجز أمام دخول السوق وبالتالي إعاقة المنافسة.

**أبرز مخاوف المتعلقة المنافسة من السياسة الصناعية:**

- التفضيل غير العادل للشركات أو القطاعات
- اعتماد الشركات على الدعم الحكومي
- وضع حواجز أمام الدخول للسوق

**شروط سياسة المنافسة لاستخدام السياسة الصناعية**

يمكن الاسترشاد في إطار تصميم السياسة الصناعية بمبادئ تضمن دعم التدخلات الاقتصادية لخلق سوق تنافسي وفعال مما يجعل السياسة الصناعية أكثر فعالية، وقد يمنع أيضًا حدوث آثار سلبية على المنافسة أو تفاقمها في المستقبل. وفيما يلي أبرز ثلاث مبادئ رئيسية للمنافسة يجب مراعاتها عند صياغة السياسة الصناعية:

- **التدخل لدعم الصناعات المتقدمة أو معالجة إخفاقات السوق:**

قيام الجهات الحكومية ومنظمي القطاعات بتحديد الأهداف الداعية من التدخل نحو الصناعات ذات المستوى التكنولوجي المتقدم وبما يتجاوز القدرات الحالية، من أجل اللحاق السريع بالحدود التكنولوجية العالمية أو معالجة إخفاقات السوق.

- **التركيز نحو التصدير:**

قيام الجهات الحكومية ومنظمي القطاعات باتباع سياسات صناعية تهدف إلى توجيه الدعم لقطاع التصدير، مما يساهم في أخذ التغذية الراجعة من الأسواق الخارجية على الصناعات المحلية الجديدة. وضمان المنافسة لتحسين كفاءة المنشآت.

- **الحفاظ على مستويات منافسة مرتفعة والمساءلة الصارمة:**

قيام الجهات الحكومية ومنظمي القطاعات بضمان مستويات عالية من المنافسة في القطاع الاقتصادي ككل وعدم اقتصار الدعم على شركات محددة، والمساءلة الصارمة فيما يخص الدعم المقدم، وذلك لتحقيق هدف رفع تنافسية الصادرات السعودية في الخارج من خلال رفع الكفاءة الإنتاجية لهذه القطاعات، حيث يقترح وضع مؤشرات قياس اداء طموحة بالإضافة إلى متابعة دورية لمستويات المنافسة في القطاع، مع أهمية منح الدعم في نطاق ضيّق ومدة محددة ومقتصر على ما يلزم لتحقيق الهدف الذي مُنح لأجله.

## 4. السياسة التجارية

تشير السياسة التجارية [13] إلى إدارة التبادلات الدولية للسلع والخدمات بين الاقتصادات الوطنية والإقليمية. وتشمل تنظيم الواردات وإدارة الصادرات، بما في ذلك ترويج الصادرات وضوابط التصدير. وتُنفَّذ السياسة التجارية من خلال اتفاقيات تجارية إقليمية أو متعددة الأطراف، وتعكس انفتاح الدولة على بقية العالم أو انعزالها عنه. وتُقسم أدوات السياسة التجارية التي تنتهجها الدول إلى نوعين رئيسيين، أدوات تعريفيّة وأخرى غير تعريفيّة. تشمل الأدوات التعريفية (Tariff Measures) فرض الرسوم الجمركية على الواردات، وهي من أكثر الوسائل شيوعًا في حماية المنتجات المحلية وزيادة إيرادات الدولة. أما الأدوات غير التعريفية (Non-Tariff Measures) فتتمثل في القيود الكمية (مثل الحصص) التي تحدد كميات معينة من السلع المسموح باستيرادها، إضافة إلى معايير الجودة والسلامة التي تضمن مطابقة المنتجات المستوردة للمواصفات المحلية.

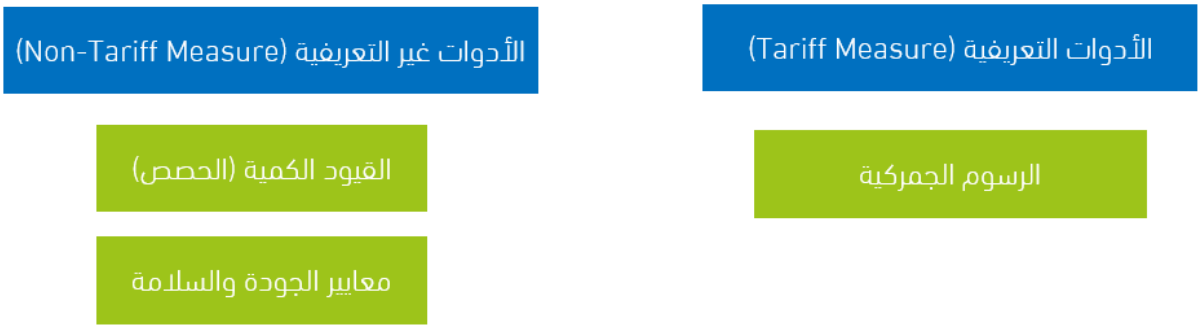


[13] Velut, Jean-Baptiste. "Trade Policy - an Overview | ScienceDirect Topics." *Www.sciencedirect.com*, 2015, www.sciencedirect.com/topics/social-sciences/trade-policy.

وتطبق هذه الأدوات من خلال اتفاقيات تجارية توقع بين الدول المختلفة أو من خلال اتفاقية منظمة التجارة العالمية. وتستخدم الدول السياسة التجارية كأداة استراتيجية لتنظيم علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي، بهدف حماية مصالحها الاقتصادية وتعزيز قدرتها التنافسية. فمن خلال التحكم في تدفق السلع والخدمات عبر الحدود، تسعى الحكومات إلى حماية الصناعات المحلية الناشئة من المنافسة الأجنبية، وتحقيق التوازن في الميزان التجاري، ودعم الصادرات الوطنية. كما تُستخدم هذه السياسات لتحفيز قطاعات محددة ذات أولوية وطنية، مثل الصناعة أو الزراعة، بما ينسجم مع الخطط التنموية طويلة الأجل. علاوة على ذلك، تمكّن السياسة التجارية الدول من تحقيق أهداف غير اقتصادية، مثل ضمان الأمن الغذائي والصحي من خلال فرض معايير الجودة والسلامة، أو حتى الأهداف البيئية عبر تقليل الواردات الملوثة.

### 4.1 سياسة المنافسة في اتفاقية منظمة التجارة العالمية جات 1994م (GATT 1994)

الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة (GATT 1994) لا يتضمّن أحكامًا شاملة ومباشرة تتعلق بسياسات المنافسة، لكنه يعالج بعض الجوانب المرتبطة بها من خلال عدد من مواده التي تهدف إلى منع الممارسات التجارية غير العادلة والتي قد تؤثر على مستوى المنافسة في الأسواق الدولية. وتركز هذه الأحكام على تحرير التجارة وتقليل العوائق أمامها، مع تضمين عناصر لها آثار غير مباشرة على بيئة المنافسة.

الجوانب الرئيسية ذات الصلة بسياسات المنافسة في جات 1994م [14]:

- **اتفاقية تدابير الاستثمار المتصلة بالتجارة (TRIMs):**

يُعنى هذا الاتفاق بتنظيم التدابير الاستثمارية التي قد تؤثر سلبًا على التجارة أو تشوهها أو الإخلال بالمنافسة العادلة. ويمنع اتخاذ تدابير تتعارض مع مادتين أساسيتين في الجات:

- المادة (III) الخاصة بـ"المعاملة الوطنية"، والتي تفرض عدم التمييز بين السلع المستوردة ونظيراتها المحلية.
- المادة (XI) التي تحظر فرض القيود الكمية على الواردات أو الصادرات.

ومن الأمثلة على التدابير المحظورة: متطلبات المحتوى المحلي أو شروط موازنة التجارة.

- **اتفاقية مكافحة الإغراق (Anti-Dumping):**

تهدف هذه الاتفاقية إلى منع الممارسات الضارة بالتجارة الدولية الناتجة عن "الإغراق"، أي بيع منتج في سوق بلد آخر بسعر أقل من قيمته العادلة (عادة أقل من سعره في السوق المحلي للبلد المصدر). وتُعتبر هذه الممارسة غير عادلة لأنها قد تلحق ضررًا بالصناعة المحلية في البلد المستورد.

- **اتفاقية الجوانب التجارية من حقوق الملكية الفكرية:(TRIPS Agreement)**

هي اتفاقية متعددة الأطراف تابعة لمنظمة التجارة العالمية تحدد المعايير الدنيا لحماية الملكية الفكرية في الدول الأعضاء، وتغطي حقوق المؤلف، براءات الاختراع، العلامات التجارية، وغيرها. تهدف الاتفاقية إلى تعزيز الابتكار ونقل التكنولوجيا، وضمان حماية الحقوق مع

---

[14] World Trade Organization. "WTO Legal Texts on Matters Related to Competition Policy." *Https://Www.wto.org/English/Tratop_e/Comp_e/Lgl_txt_comp_pol_e.pdf*.

تحقيق توازن بين المصالح المشتركة لمنتجي ومستخدمي المعرفة. وتعنى المادة الثامنة من الاتفاقية بالسماح للدول الأعضاء باتخاذ تدابير تهدف إلى منع إساءة استخدام حقوق الملكية بما يخل بالمنافسة أو يعيق نقل التكنولوجيا.

- **اتفاقية الضمانات (Safeguards Agreement):**

اتفاقية تحدد القواعد لتطبيق تدابير الضمان كـ "إجراءات طارئة" لمواجهة زيادة مفاجئة في واردات منتج معين تسبب أو تهدد بالتسبب في ضرر جسيم للصناعة المحلية في الدولة المستوردة. تُلزم الاتفاقية الدول الأعضاء بالالتزام بشروط محددة، مثل تحديد ضرورة هذه التدابير بعد تحقيق شامل وإجراء مشاورات مع الدول المصدرة المعنية، وتحديد مدة معقولة للتدابير المؤقتة والنهائية وبما ينسجم مع حماية المنافسة وليس تقييدها بشكل دائم.

### 4.2 تكامل سياسة المنافسة مع السياسة التجارية

بالرغم من أن اتفاقيات منظمة التجارة العالمية (GATT 1994) تسعى إلى الحفاظ على المنافسة العادلة بين الدول الأعضاء إلا أنها غير كافية لتطبيق أدوات سياسة المنافسة وضمان عدم ظهور ممارسات مناهضة للمنافسة. لذا، عملت العديد من الدول ومن ضمنها المملكة على طرق أخرى لضمان تطبيق سياسة المنافسة على المستوى المحلي أو الدولي.

**الطريقة الأولى: توقيع مذكرات تفاهم مع هيئات المنافسة الاخرى في الدول المعنية:**

تعرف مذكرات التفاهم بأنها وثيقة بين طرفين أو أكثر تصاغ بنودها في وثيقة رسمية وتبدي رغبة وموافقة الأطراف المبدئية لإبرام عقد معين، وتعد مذكرة التفاهم بداية للمفاوضات بين الأطراف وتوضح نطاق وأهداف المفاوضات. وتعتبر مذكرات التفاهم غير ملزمة قانونياً، إلا أن لها دور كبير في إطار تطبيق أدوات سياسة المنافسة ومكافحة الاحتكار والممارسات المناهضة للمنافسة والتعاون وتبادل الخبرات بين أطراف الاتفاقية.

وقعت المملكة العربية السعودية ممثلة بالهيئة العامة للمنافسة مذكرات تفاهم في مجال مكافحة الاحتكار مع العديد من الدول مثل جمهورية مصر وجمهورية العراق ومع بعض دول الخليج مثل قطر والكويت وعمان والبحرين وذلك لضمان تطبيق أدوات سياسة المنافسة ومكافحة الاحتكار والممارسات المناهضة للمنافسة والتعاون وتبادل الخبرات.

**الطريقة الثانية: توقيع اتفاقية تجارية أو استثمارية بين دولتين تتضمن سياسة المنافسة.**

الاتفاقية التجارية هي وثيقة رسمية توضح التعاون والمشاركة بين دولتين أو أكثر لتنظيم التجارة الدولية وضمان حقوق الطرفين، وتُهدف إلى تحرير التجارة وزيادة الاستثمار وتعزيز التنافسية من خلال تسهيل حركة السلع والخدمات وإزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتشمل أشكالاً مثل اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات التجارة التفضيلية، وتعد الاتفاقيات التجارية ملزمة للطرفين. وتتضمن الاتفاقية الشروط والأحكام المتفق عليها والخطة للوصول للهدف المشترك، كما يمكن أن تتضمن أدوات سياسة المنافسة وذلك لضمان تطبيقها ومكافحة الممارسات المناهضة للمنافسة والتعاون وتبادل الخبرات.

### 4.3 منهجية البنك الدولي في تطبيق سياسة المنافسة في الاتفاقيات التجارية

أعد البنك الدولي منهجية في تطبيق سياسة المنافسة في الاتفاقيات التجارية [15]حيث اعتمد البنك الدولي في منهجيته لتضمين سياسة المنافسة في الاتفاقيات التجارية على 200 اتفاقية تجارية متعددة الأطراف وإقليمية وثنائية، وتم تقسيم المنهجية إلى أربع فئات رئيسية وذلك لتضمين سياسة المنافسة في الاتفاقيات التجارية:

- **الأهداف العامة:**

تركز الأهداف العامة على إدراج المنافسة كهدف عام في الاتفاقية التجارية حيث يمنح هدف تعزيز المنافسة الوزن نفسه الممنوح لزيادة التجارة وفتح الأسواق.

- **المبادئ الأفقية:**

تشمل المبادئ الأفقية الالتزامات التي تدعم أو تكمل سياسة المنافسة مثل الشفافية وعدم التمييز والعدالة.

- **سياسة المنافسة:**

تشمل سياسة المنافسة:

- أهداف قسم المنافسة مقابل الأهداف العامة للاتفاقية
- وجود اتفاقيات أخرى قد تنطبق على الأطراف وتؤدي إلى التزامات متعددة المستويات
- وجود قانون للمنافسة وهيئة تنفيذية. وغالبًا ما تحدّ اتفاقيات التجارة التفضيلية من تطبيق قانون المنافسة ونطاق الهيئة المنفذة، إلى جانب استثناءات محتملة لمشغّلين مثل الشركات المملوكة للدولة أو الاحتكارات المعيّنة[16].
- التزامات التعاون، بما في ذلك التنسيق، تبادل المعلومات، الإخطارات، والمساعدة الفنية في مجالات المنافسة
- التزامات العدالة الإجرائية، والتي عادة ما تعزز إنفاذ قوانين مكافحة الاحتكار والإطار المؤسسي لمكافحة السلوكيات المناهضة للمنافسة عبر جميع قطاعات الاقتصاد؛
- السلوكيات المناهضة للمنافسة المنظمة (الاتفاقات الاحتكارية، إساءة استغلال القوة السوقية، الاندماجات، المساعدات الحكومية)
- الممارسات التجارية غير العادلة.
- حماية المستهلك.
- قابلية إنفاذ أحكام سياسة المنافسة من قِبل الهيئات الوطنية.
- الأحكام الخاضعة لتسوية النزاعات(DS) .
- التطبيق المباشر للأحكام.

- **الاستثناءات العامة:**

قد يتم استثناء بعض البنود في الاتفاقية التجارية بناء على اتفاق بين الطرفين.

---

[15] M. Licetti, G. Miralles, and R.Teh, World Bank, Chapter 17, Competition Policy

[16] الاحتكار المُعيَّن هو كيان تُنشئه أو تُسمِّيه أو تُخوّله الحكومة (أو "الطرف" في سياق اتفاقيات التجارة) رسميًا كمُورِّد أو مشترٍ وحيد لسلعة أو خدمة مُحدَّدة في سوق مُعْتَمَد. ويمكن أن يكون هذا الكيان إما مؤسسةً حكوميةً أو شركةً خاصةً مُنِحَت حقوقًا حصريةً من الدولة.

### 4.4 أمثلة على الاتفاقيات التجارية المتضمنة سياسة المنافسة

أبرز اتفاقيات التجارة الحرة [17] الموقعة بين الولايات المتحدة الأمريكية والدول الطرف المتضمنة سياسة المنافسة:

شهدت الولايات المتحدة الأمريكية توقيع عدد من اتفاقيات التجارة الحرة (FTAs) مع دول مختلفة حول العالم، وحرصت من خلالها على تضمين أحكام وسياسات خاصة بالمنافسة ضمن هذه الاتفاقيات. ويأتي ذلك انطلاقًا من أهمية ضمان تطبيق قواعد المنافسة العادلة ومكافحة الممارسات الاحتكارية وتعزيز الشفافية وحماية المستهلك، بما يسهم في خلق بيئة اقتصادية أكثر انفتاحًا وعدالة. وتتضمن فصول المنافسة في معظم الاتفاقيات التجارة الحرة عادة البنود التالية:

- إنفاذ قوانين المنافسة ومكافحة الممارسات المناهضة لها مثل الاتفاقات الإحتكارية وإساءة استغلال الوضع المهيمن.
- التعامل مع الاحتكارات والشركات المملوكة للدولة لضمان عدم إعاقة التجارة أو خلق امتيازات غير مبررة.
- تنظيم عمل المؤسسات الحكومية بما يضمن الحياد والشفافية في تعاملها التجاري.
- تعزيز الشفافية في السياسات والإجراءات المتعلقة بالمنافسة.
- حماية المستهلك عبر الحدود خاصة في القضايا المرتبطة بالتجارة الرقمية والخدمات.
- التعاون المؤسسي والفني بين سلطات المنافسة في الولايات المتحدة والدول الطرف.

ومن أبرز الدول التي وقعت معها الولايات المتحدة الأمريكية اتفاقية تجارية حرة (FTAs) تتضمن سياسة المنافسة:

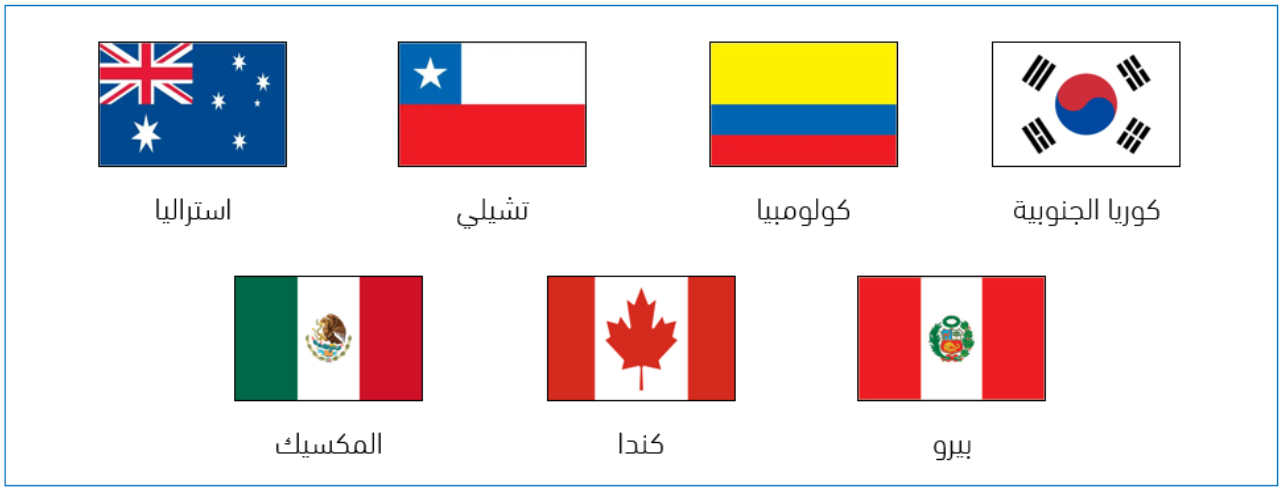


[17] الاتفاقيات التجارة الحرة، إدارة التجارة الأمريكية

## الخاتمة

أظهرت نتائج هذه الورقة أن السياسة الصناعية تمثل أداة محورية في تعزيز النمو الاقتصادي ومعالجة التحديات التنموية، غير أن فعاليتها تبقى مرهونة بمدى توافقها مع المبادئ الأساسية لسياسة المنافسة. فاتباع هذه المبادئ عند تصميم وتنفيذ السياسات الصناعية يسهم في خلق بيئة سوقية أكثر تنافسية وكفاءة.

وفي السياق ذاته، فإن السياسة التجارية تؤدي دورًا مزدوجًا؛ فمن جانب تعمل على تعزيز اندماج المملكة العربية السعودية في الاقتصاد العالمي وتنمية علاقاتها التجارية مع المجتمع الدولي، ومن جانب آخر تساهم في حماية الصناعات المحلية وتعزيز قدرتها التنافسية.

كما تبرز أهمية توظيف السياسة التجارية كآلية داعمة للمنافسة الداخلية، ولا سيما في مواجهة الممارسات المناهضة للمنافسة الصادرة عن بعض الشركات العابرة للحدود. ويتحقق ذلك من خلال إبرام اتفاقيات تجارية أو استثمارية ثنائية ومتعددة الأطراف تتضمن أحكامًا واضحة بشأن سياسة المنافسة، بما يعزز من قدرة المملكة على ضبط الأسواق، ويكرّس مبادئ العدالة الاقتصادية، ويجذب الاستثمارات ذات القيمة المضافة.

وبناءً على ذلك، فإن التكامل بين السياسة الصناعية والسياسة التجارية من جهة، وربطهما بشكل وثيق مع سياسة المنافسة من جهة أخرى، يُعد شرطًا أساسيًا لتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة، وتعزيز موقع المملكة في الاقتصاد العالمي على المدى الطويل.

## المصادر


- The Atlas of Economic Complexity, Harvard Growth Lab
- Horton, Mark, and Asmaa El-Ganainy. “Fiscal Policy: Taking and Giving Away.” *International Monetary Fund*, 2025, www.imf.org/en/Publications/fandd/issues/Series/Back-to-Basics/Fiscal-Policy
- M. Licetti, G. Miralles, and R.Teh, World Bank, Chapter 17, Competition Policy
- Reda Cherif and Fuad Hasanov, International Monetary Fund. (2024). " The Pitfalls of Protectionism: Import Substitution vs. Export-Oriented Industrial Policy”
- World Bank. (2020). "Industrial Policy: A Guide for Developing Countries
- Greg Lang, Competition Policy, Competition Law Dictionary, Concurrences, Art. N° 89181
- Reda Cherif and Fuad Hasanov (2020), The Return of the Policy That Shall Not Be Named: Principles of Industrial Policy
- OECD. “Economic Policy.” *OECD*, 2024, www.oecd.org/en/topics/policy-issues/economic-policy.html.
- International Monetary Fund. “Monetary Policy and Central Banking.” *International Monetary Fund*, 2023, www.imf.org/en/About/Factsheets/Sheets/2023/monetary-policy-and-central-banking.
- Abdel-Kader, Khaled. “Back to Basics - What Are Structural Policies? Finance & Development, March 2013.” *Www.imf.org*, Mar. 2013, www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/2013/03/basics.htm.
- Hertog, Steffen, et al. *Potential and Pitfalls in Industrial Policy*.
- Velut, Jean-Baptiste. “Trade Policy - an Overview | ScienceDirect Topics.” *Www.sciencedirect.com*, 2015, www.sciencedirect.com/topics/social-sciences/trade-policy.
- World Trade Organization. “WTO Legal Texts on Matters Related to Competition Policy.” *Https://Www.wto.org/English/Tratop_e/Comp_e/Lgl_txt_comp_pol_e.pdf*.
- الاتفاقيات التجارة الحرة، إدارة التجارة الأمريكية

الهيئة العامة للمنافسة
General Authority for Competition

# نهاية ورقة العمل

نسعد باستقبال مرئياتكم واستفساراتكم عبر البريد الالكتروني

Studies@gac.gov.sa

إخلاء مسؤولية

تُعد هذه الورقة وثيقة معلوماتية صادرة عن الهيئة العامة للمنافسة، تهدف إلى تسليط الضوء حول تطبيق سياسة المنافسة في السياسات الصناعية والتجارية في المملكة على البيانات والمعلومات المتاحة وقت إعدادها.

ولا تُعد الورقة، في مضمونها أو نتائجها أو استنتاجاتها، ملزمة للهيئة أو تعبّر بالضرورة عن موقف قانوني أو تنظيمي حاسم تجاه الأطراف أو المنشآت الواردة فيها.

كما لا يجوز اعتبار محتوى الدراسة توصية مباشرة أو غير مباشرة باتخاذ قرارات تجارية أو استثمارية، وتقع مسؤولية استخدام المعلومات الواردة فيها على عاتق المستخدم وحده. وتُخلي الهيئة مسؤوليتها عن أي نتائج أو تصرفات تنشأ عن استخدام هذه الورقة لغير أغراض النشر للعموم.